

مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر " تجربة السودان نموذجا "

د. احمد بن خليفة، جامعة حمه لخضر بالوادي
أ. حفوطة الأمير عبد القادر، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان

الملخص: تتناول هذه الدراسة التعريف بفكرة الصكوك الإسلامية باعتبارها من أبرز الأدوات المالية الإسلامية التي أثبتت جدارتها في حشد الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات الدول التمويلية، من خلال التعرض لأهم خصائصها ومختلف أنواعها، وكذا الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بالتطرق إلى بعض التجارب العملية الناجحة على غرار تجربة السودان والتي استفادت من المزايا و الفرص التي تتيحها هذه الصكوك لدعم التنمية، ومحاولة الوقوف في الأخير على إمكانية استفادة الجزائر من هذه الأدوات في سبيل تمويل مشاريعها التنموية مستقبلا في ظل شح مواردها المالية نتيجة تراجع أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الموارد المالية.

ABSTRACT: This study deals with the definition of the idea of Islamic sukuk as of the leading Islamic financial instruments that have proved their worth in the crowd needed to cover the needs of the funding of nation and financial resources through exposure to the most important characteristics and different types and as well as the role it plays in order to achieve economic and social development by addressing some successful practical experiences along the lines of the Sudan experience which have benefited from the advantages and opportunities offered by these instruments to support development and try to stand in the fourth for the possibility of Algeria to benefit from that sukuk instruments to financing development projects in the future in lack of state resources as a result of the decline in oil prices.

Keywords: Islamic sukuk, economic development, social development, financial resources.

مقدمة:

تعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية ، والتي استطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويل مستمدة من روح الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية المتنوعة وخصوصا الضخمة منها، ولقد أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحا كبيرا في بعض الدول على غرار السودان والتي استطاعت أن تجعل من الصكوك بدائل شرعية تغطي احتياجاتها التمويلية لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في حشد الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى في السودان؟ وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه الصكوك في دفع عجلة التنمية على ضوء هاته التجربة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نصوص الفرضيات التالية:

- تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لقدرتها على حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف المشروعات التنموية.

- تعتبر السودان من الدول الناجحة في التعامل بالصكوك الإسلامية لغرض التنمية .

- تعتبر الصكوك الإسلامية أحد البدائل المهمة في يد الحكومة الجزائرية لتمويل المشاريع التنموية في ظل شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

هدف الدراسة: تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية.

- الاطلاع على حجم التطور الذي وصلت إليه الصكوك الإسلامية من خلال عرض نماذج دولية ناجحة.

- بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- بيان الشروط اللازم توفرها من أجل اعتماد صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

منهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من أجل تجميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع ثم تحليلها ثم تبويبها للوصول إلى معرفة تفصيلية بالموضوع.

ولكي تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها و الإجابة على التساؤلات، سيتم معالجة المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية.

- المحور الثاني: أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- المحور الثالث: واقع و تطور صناعة الصكوك الإسلامية في العالم.

- المحور الرابع: تجربة السودان في تمويل المشاريع التنموية بواسطة الصكوك الإسلامية.

- المحور الخامس: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية.

1- مفهوم الصكوك الإسلامية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية-البحرين (المعيار الشرعي رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها " عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو

منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " (1).

2- خصائص الصكوك الإسلامية: تتسم الصكوك الإسلامية بالميزات والخصائص التالية (2):

- أنها وثيقة تصدر باسم مالكة أو لحاملها بصفات متساوية القيمة لإثبات حق مالكة فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية .

- أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعيانا أو منافع أو خدمات أو خليطا منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها لحاملها.

- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

- أن مالكةا يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

3- أنواع الصكوك الإسلامية: يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية إلى (3):

أولا: الصكوك القابلة للتداول: وهي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

1- صكوك المضاربة: عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه.

وتتقسم صكوك المضاربة إلى:

1-1- صكوك المضاربة المطلقة: وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.

1-2- صكوك المضاربة المقيدة: وهي صكوك تقيد بمشروع معين (عقارات، مصانع..).

1-3- صكوك المضاربة المستمرة: وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله.

1-4- صكوك المضاربة المحدودة، أو مستردة بالترج: حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخا يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

2- صكوك المشاركة: هي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم"، هذا ولا تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك.

3- صكوك الإجارة: هي "صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية".

4- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة تم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس عقد المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

5- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة و الإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

6- صكوك المغارسة: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس بحسب ما يتفق عليه في العقد.

ثانيا: الصكوك الغير قابلة للتداول: وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، وتتمثل هذه الصكوك في:

1- صكوك السلم: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للبحرين في المعيار الشرعي رقم (17) صكوك السلم بأنها: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول.

2- صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك، وصكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري.

3- صكوك المرابحة: حسب المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة ا لمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن صكوك المرابحة هي: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك المرابحة يصدرها الواعد بشراء

بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم و قبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة.

المحور الثاني: أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يفضي إصدار الصكوك الإسلامية إلى حشد وتعبئة الموارد الضرورية واللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية على اختلاف أحجامها، لذا فللصكوك دور مهم وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

1- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

1-1 دور الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية:

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول (أعيان وخدمات)⁽⁴⁾.

1-2 دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية:

تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصراعيه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الناس لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، بصورة يشعر فيها المواطن بالانتماء المتكامل في تنمية بلده، وذلك من خلال سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، إذ أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية والغير اقتصادية، إضافة إلى سد العجز القائم فيها⁽⁵⁾.

1-3 دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع القاعدية (البنى التحتية):

تغطي الصكوك الإسلامية احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام المقترنان بالفوائد الربوية، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه

الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة-بصفتها مستأجرا-بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانفعا بها، كما يمكن استخدام صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشروعات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والهاتف والنقل، وأيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية⁽⁶⁾.

1-4- دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خيارا أمثلا خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد، وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الإستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الإستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته⁽⁷⁾.

2- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

2-1- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التوزيع العادل للثروة:

تعد الصكوك الإسلامية وسيلة للتوزيع العادل للثروة، فهي تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج من المشروع بنسبة عادلة، وبهذا تنتشر الثروة على نطاق أوسع دون أن تكون دولة بين الأغنياء المعدودين. وذلك من أعظم الأهداف التي يسعى إليه الاقتصاد الإسلامي⁽⁸⁾.

2-2- دور الصكوك الإسلامية في حل مشكلة البطالة:

تساهم صكوك الاستثمار الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، فأسلوب المضاربة يمثل دافعا مهما باتجاه تحفيز العاطل عن العمل- بسبب عدم امتلاكه رأس المال -

إلى العمل الجاد، وهذا سيساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال لبعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون أموالا لا تكفي لتغطية نفقات استثماراتهم، كذلك فإن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يزرعها ويسقيها، مقابل حصول هذا المزارع على جزء من الثمر، وهذا ما تتيحه صكوك (أسلوب) المزارعة والمساقاة، كما أن صكوك الإجارة المنتهية بالتملك تعمل على تشجيع العامل على العمل بجد ليرتقي بعمله هذا من المستأجر إلى المالك الأصلي، وتؤدي صكوك القرض الحسن أيضا دورا في رفع حجم العمالة واستمرارية العملية الإنمائية من خلال إقراض المستثمرين وتأمين السيولة المالية اللازمة لهم⁽⁹⁾، أما أسلوبا المرابحة والسلم فيستجيبان لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من المتعاملين سواء أكانوا حرفيين أم صغار المنتجين الزراعيين أم من الصناعيين والمقاولين الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية، عن طريق تمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى⁽¹⁰⁾.

المحور الثالث: واقع و تطور صناعة الصكوك الإسلامية في العالم.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الاسلامي، تمخض عنها نمو كبير و متسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية، سواء محليا أو عالميا حيث بلغ حجم إصدارها الإجمالي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015 ما قيمته 767 مليار دولار منها حوالي 149 مليار دولار أصدرت عالميا و 618 مليار دولار تم إصدارها محليا.

1- الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

لقد تنامت القيمة الإجمالية للإصدارات بشكل ملحوظ فبعدما كانت لا تتجاوز المليار والنصف دولار سنة 2002، أخذت في الارتفاع شيئا فشيئا لتبلغ حوالي 14 مليار دولار سنة 2005، ثم تضاعفت هذه القيمة لتبلغ حوالي 50 مليار دولار سنة 2007، لكن مع حلول سنة 2008 وجراء الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم آنذاك شهدت سوق الصكوك الإسلامية، انتكاسة كبيرة حيث انخفضت قيمتها الإجمالية لتبلغ 24 مليار دولار، لكن سرعان ما تعافت وأخذت في الارتفاع مجددا انطلاقا من سنة 2009، وتواصل هذا الارتفاع ليسجل أعلى مستوياته سنة 2012 بقيمة إجمالية قدرت بـ 137 مليار دولار⁽¹¹⁾، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

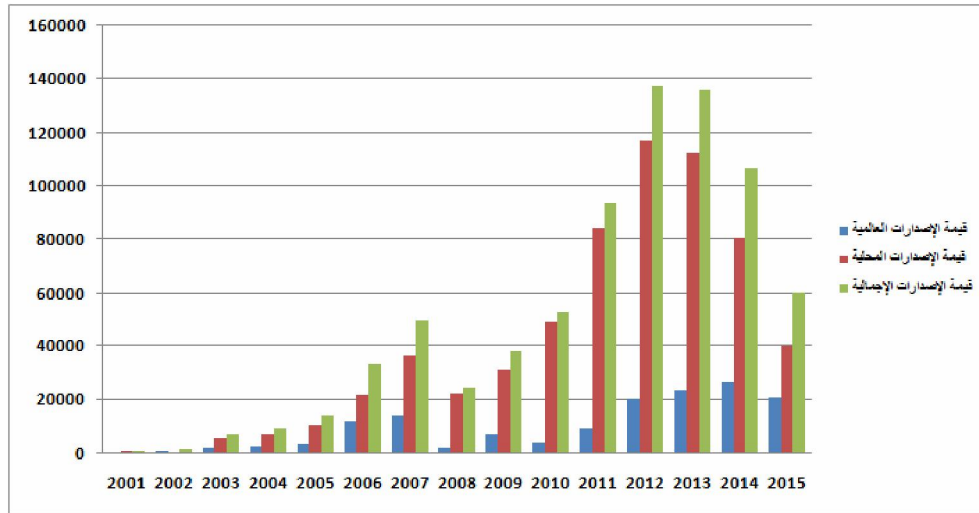
جدول رقم 01: القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	قيمة الإصدارات العالمية	قيمة الإصدارات المحلية	قيمة الإصدارات الإجمالية
2001	425	747	1172
2002	1180	191	1371
2003	1880	5327	7207
2004	2503	6962	9465
2005	3723	10286	14008
2006	11852	21755	33607
2007	13859	36182	50041
2008	2210	22127	24337
2009	7166	30904	38070
2010	4098	49027	53125
2011	9084	84490	93573
2012	20269	117331	137599
2013	23305	112565	135870
2014	26390	80570	106960
2015	20880	39813	60693
المجموع الكلي	148824	618275	767099

Source : International Islamic Financial Market, Sukuk Report,5th edition, march 2016, p 05-07.

الشكل رقم 01: تطور إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

2- حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015: تواصل دولة ماليزيا تربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية المحلية، حيث لازالت كأكبر مصدر للصكوك الإسلامية المحلية بنسبة 78.68% ، وفي الوقت نفسه فهي تحتل المرتبة الثانية على مستوى سوق الصكوك العالمية بنسبة تقدر بـ 20.27%، تأتي بعد دولة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت نسبة إجمالي إصداراتها حوالي 36.16% ، والجدول الموالي يبين ذلك.

**الجدول رقم 02: إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا حسب الدول
للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.**

الدول	الإصدارات العالمية (مليون دولار أمريكي)			الإصدارات المحلية (مليون دولار أمريكي)			
	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية	
دول آسيا	ماليزيا	53	30165	20.27 %	4647	486471	78.68 %
	أندونيسيا	11	8003	5.38 %	189	20409	3.30 %
	سنغافورة	4	711	0.48 %	12	788	0.13 %
	الصين	1	97	0.07 %	0	0	0.00 %
	هون كونج	4	2196	1.48 %	0	0	0.00 %
	اليابان	3	190	0.127 %	0	0	0.00 %
	باكستان	2	1600	1.08 %	63	7971	1.29 %
	جزر الملديف	0	0	0.00 %	1	3	0.001 %
	بروناي دار السلام	0	0	0.00 %	122	7961	1.29 %
	بنغلاديش	0	0	0.00 %	4	37	0.01 %
	المجموع	78	42961	28.87 %	5038	523640	84.69 %
الخليج العربي والشرق الأوسط	البحرين	99	7860	5.28 %	241	12552	2.03 %
	الأردن	0	0	0.00 %	1	119	0.02 %
	الكويت	13	2127	1.43 %	1	332	0.05 %
	عمان	0	0	0.00 %	2	777	0.13 %
	قطر	11	9685	6.51 %	10	13665	2.21 %
	السعودية	39	23218	15.60 %	49	36246	5.86 %
	الإمارات	81	53819	36.16 %	14	8251	1.33 %
	اليمن	0	0	0.00 %	2	253	0.04 %
	المجموع	243	96709	64.98 %	320	72194	11.68 %
إفريقيا	غامبيا	0	0	0.00 %	210	136	0.02 %
	ساحل العاج	0	0	0.00 %	1	215	0.03 %
	نيجيريا	0	0	0.00 %	2	133	0.02 %
	جنوب افريقيا	1	500	0.34 %	0	0	0.00 %
	السودان	1	130	0.09 %	26	16180	2.62 %
	السنغال	0	0	0.00 %	1	201	0.03 %
	المجموع	2	630	0.42 %	240	16864	2.73 %
أوروبا و دول أخرى	ألمانيا	1	55	0.04 %	1	123	0.02 %
	تركيا	17	5716	3.84 %	56	5454	0.88 %
	وم أ	5	1367	0.92 %	0	0	0.00 %
	كازاخستان	1	77	0.05 %	0	0	0.00 %
	فرنسا	1	1	0.001 %	0	0	0.00 %
	لوكسمبورغ	3	280	0.19 %	0	0	0.00 %
	المملكة المتحدة	8	1028	0.69 %	0	0	0.00 %

للإصدارات السيادية⁽¹²⁾، والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية على المستويين المحلي والدولي وحسب جهة الإصدار.

الجدول رقم 03: إجمالي حجم الإصدارات العالمية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

جهة الاصدار	قيمة الإصدارات	النسبة المئوية
إصدارات سيادية	39866	% 26.79
إصدارات الشركات	70593	% 47.43
إصدارات شبه سيادية	38364	% 25.78
مجموع الإصدارات	148824	% 100

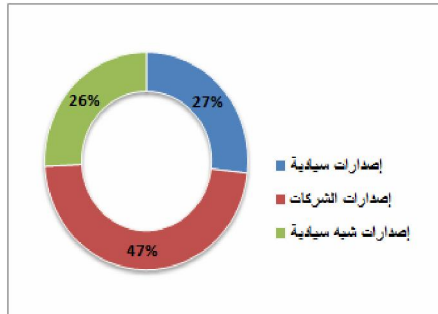
Source: International Islamic Financial Market, pib, p30,31.

الجدول رقم 04: إجمالي حجم الإصدارات المحلية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

جهة الاصدار	قيمة الإصدارات	النسبة المئوية
إصدارات سيادية	397164	% 64.24
إصدارات الشركات	184483	% 29.84
إصدارات شبه سيادية	36628	% 5.92
مجموع الإصدارات	618275	% 100

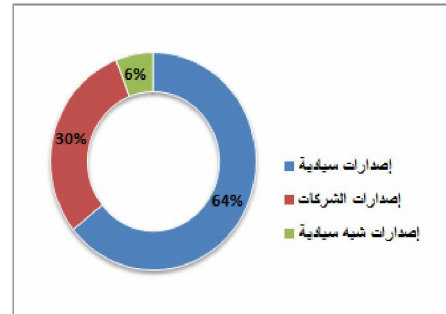
Source : International Islamic Financial Market, pib, p 31,32.

الشكل رقم 06: إجمالي حجم الإصدارات العالمية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول

الشكل رقم 07: إجمالي حجم الإصدارات المحلية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.



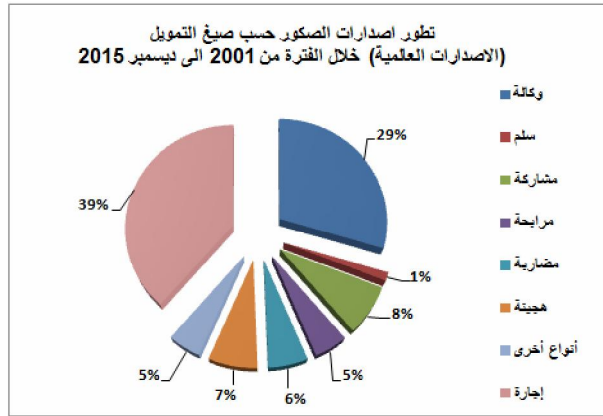
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم: 03.

رقم 04.

4- إصدارات الصكوك حسب النوع أو صيغة التمويل خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

عموما لا تخرج إصدارات الصكوك الإسلامية عن واحدة من العقود الرئيسية كالأجارة والمرابحة والسلم والمضاربة و الإستصناع والوكالة بالاستثمار، مع وجود صيغ أخرى للصكوك تختص دول معينة بإصدارها⁽¹³⁾.

الشكل رقم 08: تطور إصدارات الصكوك حسب صيغ التمويل (الإصدارات العالمية) من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.



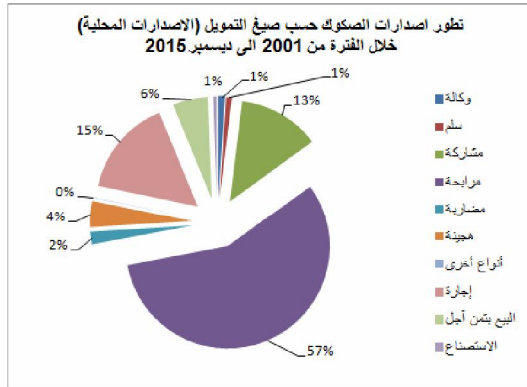
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

الجدول رقم 05: حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغ التمويل من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

صيغة الإصدار	الإصدارات العالمية (مليون دولار)	
	القيمة	النسبة
وكالة	44059	% 29.60
سلم	1958	% 1.32
مشاركة	11689	% 7.85
مراوحة	7216	% 4.85
مضاربة	8575	% 5.76
هجين	10609	% 7.13
أنواع أخرى	7172	% 4.82
إجارة	57546	% 38.67
المجموع	148824	% 100

Source : International Islamic Financial Market, pib, 29.8p2

الشكل رقم 09: تطور إصدارات الصكوك حسب صيغ التمويل (الإصدارات المحلية) من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغ التمويل للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

صيغة الإصدار	الإصدارات المحلية (مليون دولار)	
	القيمة	النسبة
وكالة	6316	% 1.02
سلم	5539	% 0.90
مشاركة	80553	% 13.03
مراوحة	352943	% 57.09
مضاربة	12357	% 2
هجين	25952	% 4.20
أنواع أخرى	408	% 0
إجارة	95944	% 15.52
البيع بثمن أجل	34775	% 5.62
الاستصناع	3488	% 0.56
المجموع	618275	100%

Source : International Islamic Financial Market, pib, p29, 30.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صيغة الإجارة هي الأكثر استخداما وشيوعا في سوق الصكوك الإسلامية على المستوى الدولي بنسبة 38.67% لتأتي بعدها كل من الوكالة و المشاركة بنسبة 29.60% و 7.85% على التوالي، أما على المستوى المحلي فالأكثر استخداما هي صكوك المراوحة بنسبة 57.09% لتأتي بعدها كل من الإجارة والمشاركة بنسبة 15.52% و 13.03% على التوالي.

المحور الرابع: تجربة السودان في تمويل المشاريع التنموية بواسطة الصكوك الإسلامية.

لقد أثبتت العديد من تجارب إصدار الصكوك الإسلامية مقدرتها على تمويل عجز ميزانيات الحكومات وكذا المشاريع العمومية على اختلاف حجمها، ومن بين هذه التجارب تأتي التجربة السودانية والتي تعد من التجارب الناجحة والتميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، ولعل من أسباب

نجاح هذه التجربة هو كون القطاع المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي يعمل وفق النظام الإسلامي منذ سنة 1992 و بذلك يكون النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد في تطبيق المصرفية الإسلامية في الوطن العربي والدول الإسلامية وفي مجال إصدار الصكوك الإسلامية والتي بدأت منذ سنة 1998.

1- آلية ومتطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في السودان.

1-1- إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة (14):

في إطار جهود بنك السودان المركزي ووزارة المالية لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة كبديل للأدوات التقليدية، ثم ابتكار أدوات مالية تقوم على أسس شرعية، تتميز بدرجة من المرونة والواقعية ولتسهيل ذلك تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لتقوم مقام بنك السودان المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، ولذلك الغرض تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و 1% لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات سنة 1998، تحت قانون الشركات لعام 1925 ، برأس مال مصرح به قدر وقتها بـ 10 مليون دينار.

1-2- أنواع الصكوك الحكومية السودانية: قامت شركة السودان للخدمات المالية منذ إنشائها وحتى الآن بإصدار العديد من الأوراق المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية وهي (15) :

1-2-1- الجيل الأول من الصكوك الحكومية:

أولاً: شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم): وتعرف بأنها شهادة مشاركة تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان المركزي في ملكيته لأسهمه بالبنوك التجارية، وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات بنك السودان المركزي وتحديد قيمتها ومن تم تجزئتها إلى شهادات مشاركة بقيم متساوية، وتصدر هذه الشهادات استناداً إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للشهادات ويستخدمها البنك المركزي لإدارة السيولة في الاقتصاد في إطار عمليات السوق المفتوحة وهي شهادات قابلة للتداول فقط بين المصارف.

ثانياً: شهادة مشاركة الحكومة (شهامه): هي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركات الوكالة المعتمدة، وهي قابلة للتداول بين الجمهور والمصارف

والمؤسسات وتهدف إلى تمويل العجز في الميزانية العامة، عن طريق تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من البنك المركزي، وأهم ما يميز هذه الشهادة كونها ذات عائد مرتفع ومخاطر متدنية ولها فترة سريان قصيرة من 06 أشهر إلى سنة.

1-2-2- الجيل الثاني من الصكوك الحكومية (الأوراق الإسلامية المستحدثة):

أولاً: صكوك إيجار الاستثمارات الحكومية (صرح): وهي شهادات يتم إصدارها وفق صيغة المضاربة وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي، تصدرها وزارة المالية ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة.

ثانياً: شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب): يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية، والهدف من إصدارها تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً تجارياً لحملة هذه الصكوك.

ثالثاً: شهادات الاستثمار الجماعي بالعملة الأجنبية (شموخ): وهي شهادات تمنح المستثمرين الفرصة في الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع إستراتيجية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، وكان الهدف من إصدارها تمكين بنك السودان من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية.

رابعاً: شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة): هي شهادات يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.

خامساً: شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): تهدف شهادات نور إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) لغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء وعرضها للمستثمرين بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

سادساً: شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة): تهدف شهادات (شاشة) إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائداً لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وعرضها للمستثمرين وتوفير موارد للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في السودان.

سابعا: شهادة إجازة أصول مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج): لقد تم البدء في إصدار شهادات إجازة مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج) تنفيذا للسياسات المالية للدولة الواردة بالموازنة العامة لعام 2014.

1-3-آلية عمل الصكوك الحكومية السودانية: تختلف الصكوك الحكومية السودانية باختلاف الأطراف المشاركة في عملية التعاقد، وصيغ إصدار كل نوع منها، وكذا الغرض من إصدارها، و الجدول الموالي، يوضح آلية عمل كل نوع من هذه الصكوك .

الجدول رقم (10): العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها.

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الأطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (المصارف)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهادة	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرون (أرباب المال)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	- المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) - مرابحة، سلم، ... الخ (بين الشركة والوزارة).	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	- عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجييره (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل.	- عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) - عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي)	تمويل استيراد سلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له وإجازة تشغيلية)	- عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجييره (بين الشركة والوزارة)	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.
نور	من 2012 إلى 2013	المستثمرون (رب المال)	الشركة (المضارب)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له وإجازة تشغيلية)	- عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجييره (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدول.
شاشة	من 2013 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له وإجازة تشغيلية)	- عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجييره (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مأخوذة من التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنة 2014.

2- تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية والدروس المستفادة منها:

لقد أثبتت التجربة السودانية أنها تجربة ناجحة ومميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية ذات الصبغة الإسلامية حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في :

2-1- إدارة السيولة: من أجل تطوير أدوات إدارة السيولة قامت وزارة المالية السودانية من خلال بنك السودان المركزي باستحداث شهادات البنك المركزي (شهم) في جوان 1998، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) في الربع الأخير من نفس السنة، ثم استحدثت شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال عام 2003، وبعدها تم استحداث شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، حيث تمكنت عن طريق استخدام هذه الأدوات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة من تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

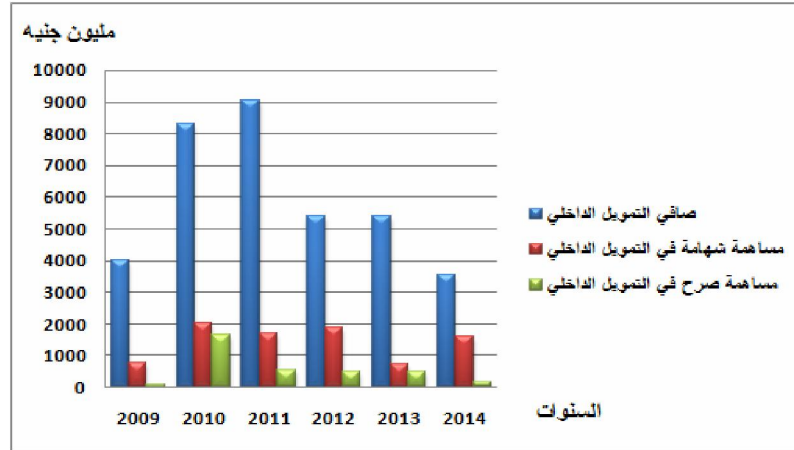
2-2- تمويل العجز في الموازنة العامة: لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2014 ، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومة (شهامه) بـ 1611.6 مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرت بـ 36% ، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فقد قدرت بـ 173.1 مليون جنيه أي بنسبة مساهمة 4% من إجمالي التمويل الداخلي لسنة 2014، والجدول رقم(11) يبين مساهمة كل من (شهامه) و (صرح) في تمويل العجز في الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014.

الجدول رقم (11): مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 . مليون جنيه سوداني

البند	السنوات					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العجز الكلي للموازنة	4895.5	7586.1	9121.2	7653.4	6456.5	4416.9
صافي التمويل الخارجي	910.9	706.6	55.7	268.3	1073.2	870.9
صافي التمويل الداخلي	3984.6	8292.7	9065.5	5385	5383.2	3546
مساهمة شهامة في التمويل الداخلي	749	2020	1687.5	1886.3	738.7	1611.6
مساهمة صرح في التمويل الداخلي	95	1662	521.5	501.2	495.7	173.1

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2009،2010،2011،2012،2013،2014.

الشكل رقم (13): مساهمة شهامة وصرح في التمويل الداخلي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014



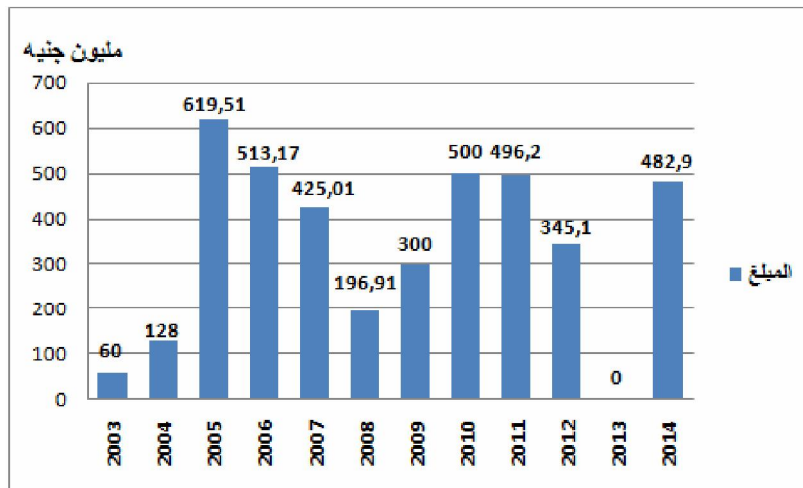
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11 .

2-3- المردود الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات الصكوك:

2-3-1- المردود الاقتصادي لمشروعات الصكوك:

أ- الموارد المحققة من إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح): بلغت جملة الموارد المحصلة بنهاية عام 2014 مبلغ 4066.78 مليون جنية، والشكل الموالي يوضح تطور الموارد المحصلة من إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014.

الشكل رقم(14): حجم الموارد المحققة بنهاية 2014.



المصدر: التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2011،ص40)،(2013،ص38)،(2014،ص45).

يلاحظ من الشكل نمو الموارد المحققة والمحصلة من إصدار صكوك الاستثمار الحكومية من 60 مليون جنية سنة 2003 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2005 بحجم اكتتاب قدر بـ 619,51 مليون جنية، ثم أخذت في التراجع تدريجيا لتصل الى 196,91 مليون جنية سنة 2008، ثم أخذت في الارتفاع مجددا

لتصل الى 500 مليون جنية سنة 2010 لتشهد بعد ذلك شبه ثبات في مستوى الاكتتاب تقريبا خلال السنتين الموالتين، أما سنة 2013 فلم تقم شركة السودان للخدمات المالية المحدودة بإصدار أية صكوك استثمار حكومية (صرح)، لكن سرعان ما عاودت الشركة إصدار هذه الصكوك مجددا سنة 2014، وبقيمة إصدار قدرت بمبلغ 482,9 مليون جنية، وتم استخدامها لتغطية التزامات الشركة اتجاه الوزارة، لذلك فكل الموارد المستخدمة خلال سنة 2014 هي عبارة عن مخصصات لمشروعات مؤجلة أو جاري تنفيذها.

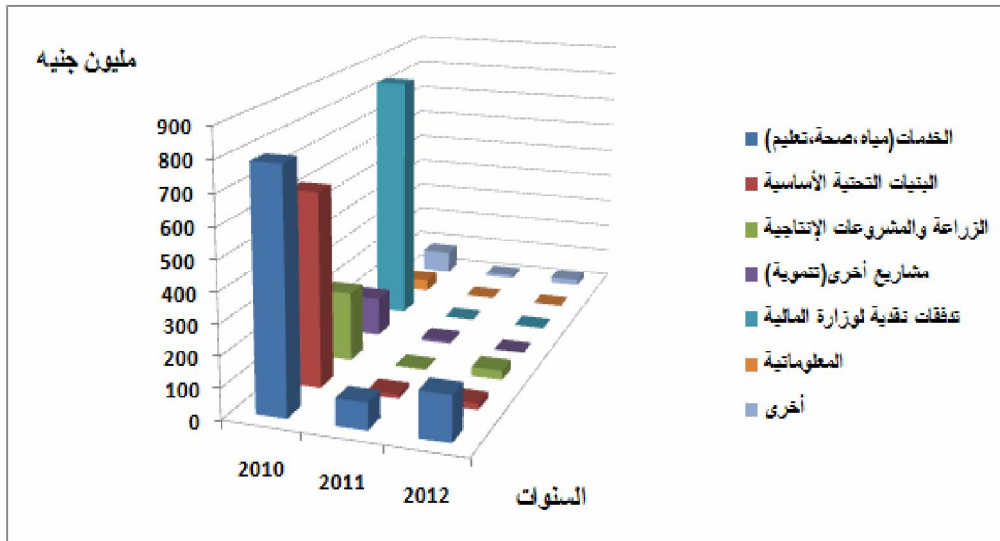
ب- الصرف على تنفيذ مشروعات التنمية: ساهمت صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك بتوفير موارد حقيقية لتمويل مشروعات التنمية في البلاد باستقطاب المدخرات المحلية وتوجيهها لهذه المشروعات في مختلف القطاعات سواء أكانت خدمتية أو إنتاجية، وهذا ما يوضحه الجدولين المواليين .

الجدول رقم (12): التقسيم القطاعي لدفعات صكوك الاستثمار الحكومية خلال الفترة من 2010 إلى 2012.

البيان	2010		2011		2012	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الخدمات(مياه، صحة، تعليم)	786.39	%28.67	87.7	%69.3	148.88	%68
البنيات التحتية الأساسية	638.66	%23.28	13.9	%11	20.13	%9
الزراعة والمشروعات الإنتاجية	229.57	%8.37	3.3	%2.6	31.27	%14
مشاريع أخرى(تنموية)	129.87	%4.73	9.5	%7.5	0	%0
تدفقات نقدية لوزارة المالية	839.28	%30.6	0	%0	0	%0
المعلوماتية	40.47	%1.47	0.6	%0.5	0	%0
أخرى	78.34	%2.85	11.5	%9.1	20.47	%9
المجموع	2742.58	%100	126.5	%100	220.75	%100

المصدر: التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2010، ص47) ، (2011، ص41)، (2012، ص42).

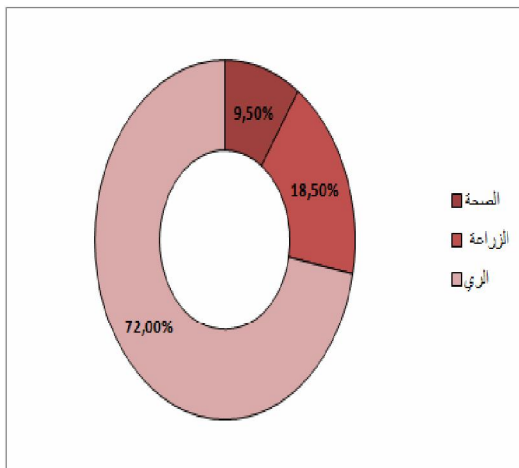
الشكل رقم (15): التقسيم القطاعي لدفعات صكوك الاستثمار الحكومية خلال الفترة من 2010 إلى 2012.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

الشكل رقم (16): التقسيم القطاعي لدفعات الصكوك للعام 2014

الجدول رقم (13): التقسيم القطاعي لدفعات صكوك الاستثمار الحكومية خلال الفترة من 2013 إلى 2014 (ألف جنية)



المصدر: التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنة 2014 ص 58.

البيان	2013		2014	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الصحة	5544.4	%83.8	812.9	%9.5
التعليم	858.8	%12.2	0	%0
المياه	116.8	%1.5	0	%0
الزراعة	69.3	%1.1	1591.25	%18.5
مشروعات إنتاجية	89.6	%1.4	0	%0
متنوع	0	%0	0	%0
بنيات أساسية	0	%0	0	%0
قطاع الكهرباء	0	%0	0	%0
الري	0	%0	6183.18	%72
المجموع	6678.9	%100	8587.33	%100

المصدر: التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2013، ص43) و (2014، ص57).

والملاحظ من الجدول السابق هو تغيير إستراتيجية التخصيص القطاعي لمشروعات الصكوك خلال العام 2014 وذلك بإعطاء الأولوية لقطاعي الزراعة والري على حساب القطاعات الأخرى، بحيث حضي قطاع الري بحصة الأسد بنسبة 72% من مجموع الموارد المحصلة، متبوعا بقطاع الزراعة بنسبة

18.5% أما قطاع الصحة فقد تراجعت مخصصاته بشكل ملحوظ من 83.8% سنة 2013 إلى 9.5% سنة 2014.

ج- ملامح المردود الاقتصادي: تظهر ملامح المردود الاقتصادي في حجم المشروعات المنفذة في أرض الواقع والمتمثلة في (16) :

1- دعم المشروعات الإستراتيجية: وذلك من خلال تمويل المدينة السكنية بسد مروحي، ومحطة مياه مطار الخرطوم الجديد، ومشروعات إسكان الطلاب في الولايات المختلفة، وتمويل شبكة تحلية المياه ببور تسودان، وتجميع وكهربية مشاريع النيل الأبيض(الملاحه)، تمويل كبري الدبة والخط الناقل للكهرباء (دنقلا وادي حلفا)، توريد أجهزة ومعدات التدريب المهني، تنفيذ الأعمال المدنية لقواعد الأبراج العابرة للنيل الأبيض بالولاية الشمالية في مدن(جرة- صاي- بدين).

2- مجال الصحة: دعم برامج توطين العلاج بالداخل (المرحلة الأولى والثانية) من خلال مراكز غسيل الكلى بالعاصمة والولايات، والمعمل القومي الصحي بتوفير معدات تشخيصية متطورة، وإنشاء المجمعات الجراحية وتوريد معدات متخصصة في المجالات المختلفة بالمستشفيات الاتحادية و الولاية وكمثال عن ذلك تشييد مركز القلب ومستشفى جراحة الكلى مباني المعهد القومي للسرطان بود مدني، بالإضافة إلى إنشاء الوحدات الصحية بالمناطق الريفية.

3- مجال التعليم العام والعالي: من خلال تمويل إنشاء المدارس والفصول بالولايات المختلفة و توريد كتب مدرسية، بالإضافة إلى توفير معامل تقنية متطورة للكليات التقنية وتوفير أجهزة كمبيوتر بملحقاته.

4- مجال المياه: من خلال توفير التمويل لمشاريع درء آثار الجفاف والتصحر عن طريق حفر وتركيب مئات الآبار وبناء شبكات المياه، إضافة لبناء السدود وحفر الحفائر والتي ساعدت في حل مشكلة العطش في عدد من الولايات.

5- مجالات الزراعة والري: دعم البنيات الأساسية للري وتوريد آليات زراعية بمختلف الولايات، ودعم مشروع النهضة الزراعية بالولايات، وتمويل مشروع البيوت المحمية، ومشروع تأهيل عدة مزارع.

6- مجال الثروة الحيوانية: توفير الأمصال والأدوية للإمدادات البيطرية، إضافة إلى إنشاء المحاجر البيطرية وتمويل مشروعات الرحل.

7- مجال البنيات الأساسية: عن طريق توفير التمويل لتشييد الطرق الإسفلتية، وتأمين أنظمة الطاقة الشمسية بالولايات المختلفة.

8- مجال الصناعة: تم تمويل تأهيل قطاع النسيج بمصانع (كوستي، الدويم و سنجة).

9- مجال الإعلام والاتصال: تم دعم البنية التحتية للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون ووكالة السودان للأنباء بالمرسلات الإذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة التي وضعت السودان في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

10- مجال الآليات والمعدات: توفير معدات حفر متكاملة لبعض الولايات مما سهل من عملية بناء السدود والطرق وحفر الحفائر إضافة لتوفير ماكينات إنتاج الطوب.

11- مجالات أخرى: دعم القطاع الخاص من خلال مشاركته في تنفيذ المشروعات المختلفة.

2-3-1- المردود الاجتماعي لمشروعات الصكوك (17):

1- حققت الاستقرار للمجتمعات الريفية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية بحفر الحفائر والآبار وبناء الوحدات الصحية والتعليمية.

2- أعادت الثقة لجمهور المستثمرين لمشاركة الدولة في الاستثمار.

3- التمويل الذي تم توجيهه لهذه المشروعات تم توفيره من موارد الجمهور المحلية وهذا يعتبر مساهمة من المستثمر المحلي في تمويل التنمية.

4- العمل في تنفيذ هذه المشروعات خلق فرص للعمل ، مما ساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

5- عملت على ترسيخ مبدأ الشفافية والتشغيل من خلال العطاءات التنافسية المفتوحة وتنشيط سوق العمل المحلية، حيث تم تنفيذ مشروعات الصكوك للعام 2010 بواسطة عدد معتبر من المقاولين والشركات المحلية قدر بـ 860 شركة، وفي سنة 2011 نفذ مشروعات الصكوك حوالي 72 شركة، وفي سنة 2012 قامت حوالي 48 شركة محلية بتنفيذ مشروعات الصكوك، أما في سنتي 2013 و 2014 فقد تم تنفيذ مشروعات الصكوك بواسطة ستة مقاولين.

6- أدت إلى تراكم الخبرات لدى الشركات المحلية وذلك من خلال تنفيذ المشروعات ووفق الشروط والمواصفات المطلوبة.

المحور الخامس: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

1- القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري.

يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:

1-1- إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من :

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

1-2- تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

1-3- تمويل عجز الميزانية : تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

1-4- تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدماتية... الخ).

1-5- تحقيق التنمية الاجتماعية: و ذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية.
- إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

2- معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

2-1- على مستوى التشريعات والقوانين: يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي (18):

2-1-1- قانون النقد و القرض : غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع الى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض و الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم .

2-1-2- بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك، بالإضافة إلى عدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات.

2-1-3- القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفقتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين .

2-1-4- قانون الضرائب : إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والاستصناع وفق للقواعد الشرعية بصفقتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريماتها التقليدية.

2-2- الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية:

الملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئياً وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية و صناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بانجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كلياً على العائدات الربعية من المصادر الطاقوية الغير متجددة (19).

2-3- نقص التأهيل والتدريب:

من بين العوائق أيضاً، قلة الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة وصاحبة الخبرة في مجال المالية الإسلامية عامة والتصكيك الإسلامي خاصة، ولعل ذلك راجع إلى عدم توفر تخصصات وبرامج للمالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي.

3- متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

- تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية.

- إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر.

- تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب .. الخ)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر.
- إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية.
- تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها.
- تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار (الليسانس، الماستر و الدكتوراه).
- نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.
- العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة.
- إنشاء سوق ثانوية لتداول الصكوك الإسلامية.

الخاتمة:

يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- لقد أصبحت الصكوك الإسلامية من الأدوات التمويلية الهامة والتي تؤدي إلى تنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة، اللازمة لتغطية احتياجات الدولة في تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.
- لقد أثبتت التجربة السودانية أنها تجربة ناجحة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية ذات الصبغة الإسلامية، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في إدارة السيولة، تمويل العجز في الميزانية العامة وتمويل الأصول والمشاريع التنموية الحكومية.
- لقد برهنت التجربة السودانية على وجود أنواع عملية عديدة من الصكوك يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية، وما أحوج الجزائر اليوم إلى مثل هذه الصيغ لتمويل مشاريعها التنموية في مرحلة ما بعد النفط.
- يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي والقانوني وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية و هو ما يفوت على الجزائر فرصة الاستفادة من هذه الصناعة في تمويل مشاريعها التنموية في المستقبل.

وعليه نوصي بالاتي:

- ضرورة انفتاح السوق المالي الجزائري على منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وخاصة الصكوك الإسلامية باعتبارها أدوات تمويل حقيقية، تلبي للحكومة احتياجاتها في تمويل مختلف المشاريع (المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية)، بدلا من اللجوء إلى سندات الخزينة والدين العام.
- إن تفعيل صناعة الصكوك الإسلامية بالجزائر يقتضي إعداد الأراضية اللازمة لذلك من خلال :
 - 1- ضرورة العمل على سن التشريعات القانونية والتعليمات التفسيرية التي تنظم عملية التصكيك .
 - 2- إجراء تعديلات على قانون الضرائب حتى يتماشى ويتواءم مع ظروف تطبيق عملية التصكيك في الجزائر.
 - 3- إدخال بعض التعديلات على قانون النقد والقرض، وذلك بإضافة بند يتم من خلاله الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية (مشاركة، مضاربة، إجارة، مرابحة،... إلخ).
 - 4- تأسيس مجلس للرقابة الشرعية، مهمته التأكد من أن عمليات الصكوك لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية.
 - 5- ضرورة العمل على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية لدى المستثمرين، عن طريق عقد ندوات مفتوحة تعريفية بهذه الأداة المالية الإسلامية ومميزاتها.
 - 6- ضرورة إنشاء معاهد تعليمية متخصصة ومراكز تدريب تعنى بإعداد الكوادر البشرية المتخصصة في ميدان الصناعة المالية الإسلامية.

الاحالات والهوامش:

- (1)- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2010، ص 238.
- (2)- المعايير الشرعية، نفس المرجع السابق، ص 240.
- (3)- معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 238-241.
- (4)- مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2008، ص 18، نقلا عن معطى الله خيرالدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 253.
- (5)- زياد النماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 8، العدد 1، يونيو 2011، ص رقم 33.
- (6)- أسامة عبد الحليم الجوزية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت 2009، ص ص 130، 131.

- (7)- زاهرة علي محمد بن عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد- الأردن 2008، ص 131-134.
- (8)- محمد تقي العثماني، الصكوك كأداة لإدارة السيولة، بحث مقدم للندوة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة في 25-29 ديسمبر 2010، ص 6.
- (9)- قيصر عبد الكريم الهيبي، أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالي (البورصات)، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2006، ص 274-276، نقلا عن معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- (10)- أسامة عبد الحليم الجوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 136، 137.
- (11)- International Islamic Financial Market, Sukuk Report, 5th edition, march 2016, p 05.
- (12)- مفتاح صالح ورحال قطيمة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر دولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 2014، ص ص 15 ، 16.
- (13)- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، 2013، ص 57.
- (14)- التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية لسنة 2014، ص 10.
- (15)- نفس المرجع السابق، ص ص 11-14، 45.
- (16)- التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية (2010، ص 48، 49)، (2012، ص 43، 44).
- (17)- التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية (2010، ص 49، 50)، (2012، ص 44)، (2013، ص 45)، (2014، ص 59).
- (18)- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، مؤتمر دولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 2014، ص 27 و 28 .
- (19)- صالح صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، بحجم 150 مليار دولار في أفق 2024، المؤتمر الأول حول منتجات و تطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 6 .